



المدونة

لوكلاء النيابة العامة التاجية

أكتوبر ٢٠١٨

جدول المحتويات

٢	مقدمة
٣	مبادئ عامة
٤	قرار ما إذا يجب المقاضاة أو لا
٥	اختبار المدونة الكامل
٩	اختبار العتبة
١١	انتقاء التهم
١٢	الحلول خارج المحكمة
١٣	مكان المحكمة
١٤	قبول الإقرار بالذنب
١٥	إعادة النظر في قرار الادعاء

مقدمة

١ - ١ - تصدر مدونة مدعي التاج (المدونة) عن مدير الادعاء العام ويرمز له بالرمز DPP بموجب المادة ١٠ من قانون مقاضاة الجنايات لعام ١٩٨٥. هذه النسخة الثامنة من المدونة وتحل محل كل النسخ التي تسبقها.

١ - ٢ - إن مدير الادعاء العام هو رئيس النيابة العامة التاجية CPS وهي خدمة الادعاء العام الأساسية في إنجلترا وويلز. يعمل مدير الادعاء العام بشكل مستقل تحت إشراف المحامي العام المسؤول أمام البرلمان عن عمل خدمة ادعاء التاج.

١ - ٣ - تقدم المدونة توجيهات للمدعين العامين بخصوص المبادئ الأساسية التي يجب تطبيقها عند اتخاذ قرار بخصوص مقاضاة ما. تصدر المدونة بشكل رئيسي من أجل المدعين العامين في خدمة النيابة العامة التاجية ولكن يتبع المدعون الآخرون المدونة إما بالعرف أو لأنه مطلوب منهم فعل هذا بالقانون.

١ - ٤ - في هذه المدونة:

- "المشتبه به" تُستخدم لوصف شخص يُعتبر موضوع إجراءات قضائية جنائية رسمية.
- "المدعى عليه": تُستخدم لوصف شخص تم توجيه تهمة له أو استدعاؤه للمحكمة.
- "الجاني" تُستخدم لوصف شخص اعترف بالذنب فيما يخص ارتكاب مخالفة أو وُجد أنه مذنب في محكمة قانونية.
- "الضحية" تُستخدم لوصف شخص تم ارتكاب جريمة بحقّه أو أنه المدعي في قضية تنظر فيها خدمة النيابة العامة التاجية أو تتولى إجراءاتها القضائية.

مبادئ عامة

- ٢ - ١ - إن استقلال المدعي العام هو أمر مركزي في نظام العدالة الجنائية في مجتمع ديمقراطي. إن المدعين العاميين مستقلون عن الأشخاص أو الوكالات التي ليست طرفاً في عملية اتخاذ الادعاء لقرار ما. كما أن المدعين العاميين هم مستقلون أيضاً عن الشرطة وعن المحققين الآخرين. يجب أن يتمتع المدعي العام بالحرية للقيام بواجباته المهنية دون أي تدخل سياسي ويجب ألا يتأثر بأي ضغط أو بمؤثرات غير لائقة وليست في محلها من أي مصدر كان.
- ٢ - ٢ - ليس من وظيفة خدمة النيابة العامة التاجية أن تقرر ما إذا كان الشخص مذنباً بجناية جنائية وإنما وظيفتهم تقييم ما إذا كان من الملائم عرض التهم أمام المحكمة الجنائية لتنظر بها. إن تقييم خدمة النيابة العامة التاجية لأي قضية لا يُعتبر بأي شكل إيجاباً لذنب أو لسلوك جنائي ولا إشارة إلى شيء من هذا القبيل، إذ أن التوصل إلى أن هناك ارتكاب لذنب أو لسلوك جنائي هو من مهمة المحكمة.
- ٢ - ٣ - ووفق نفس المبدأ فإن اتخاذ قرار بعدم توجيه تهم جنائية لا يعني أن الشخص ليس ضحية لجريمة. إن اتخاذ مثل هذه القرارات هو ليس دور خدمة النيابة العامة التاجية.
- ٢ - ٤ - إن قرار المقاضاة أو التوصية بحل خارج المحكمة هو خطوة مهمة تؤثر على المشتبه بهم وعلى الضحايا والشهود وعلى عامة الناس أيضاً، ويجب أن يتم النظر بمثل هكذا قرارات بغاية الحرص والدقة قبل اتخاذهم.
- ٢ - ٥ - إن واجب المدعي العام أن يحرص على أن تتم مقاضاة الشخص الصحيح على ما ارتكبه بالفعل من جنابة/أو عدد من جنابات، وأن يُحضر الجناة ليمثلوا أمام العدالة ما أمكن. إن اتخاذ القرارات بشكل عادل وغير متحيز وبنزاهة أثناء العمل في القضية يضمن العدالة للضحايا وللشهود وللمشتبه بهم وللمدعى عليهم وعامة الناس. يجب على المدعي العام أن يحرص على أن يكون القانون منطبقاً بالشكل الملائم وأن يتم تقديم الأدلة ذات الصلة إلى المحكمة وأنه قد تم الالتزام بالإفصاح والكشف عن كل ما يتعلق بالجريمة.
- ٢ - ٦ - رغم أنه يجب النظر في كل قضية بحد ذاتها وأخذ حقائقها بعين الاعتبار، ولكن هناك مبادئ عامة تنطبق على كل قضية.
- ٢ - ٧ - عند اتخاذ قرار يجب أن يكون المدعي العام عادلاً وموضوعياً. يجب ألا يسمح لأي وجهة نظر شخصية متعلقة بإثنية أو قومية أو جنس أو عاهة أو عمر أو دين أو معتقد أو توجه جنسي أو الهوية الجنسية للمشتبه به أو المدعى عليه أو الضحية أو أي شاهد، أن تؤثر على قراره. ويجب ألا يكون مدفوعاً باعتبارات سياسية. يجب على المدعي العام أن يعمل دائماً لصالح العدالة وليس فقط الحصول على إدانة المشتبه به في المحكمة.
- ٢ - ٨ - يجب على المدعي العام أن يتمتع بالتوازن ويطبق المساواة في معالجته لكل قضية، ومن واجبه حماية حقوق المشتبهين والمدعى عليهم، وأن يقدم في نفس الوقت أفضل خدمة ممكنة للضحايا.
- ٢ - ٩ - إن خدمة النيابة العامة التاجية هي سلطة عمومية لأغراض تشريع المساواة الحالي ذي الصلة. والمدعون العامون ملزمون بالواجبات المبيّنة في هذا التشريع.
- ٢ - ١٠ - يجب على المدعي العام تطبيق مبادئ الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان بما يتناسب مع قانون حقوق الإنسان لسنة ١٩٩٨ في كل مرحلة من مراحل أي قضية. يجب أن يمثل المدعي العام لأي توجيهات يصدرها المستشار القانوني، وأن يمثل لسياسات وتوجيهات خدمة النيابة العامة التاجية الصادرة نيابة عن مدير النيابة العامة، إلا إذا تم التوصل إلى وجود ظروف استثنائية. توجيه خدمة النيابة العامة التاجية يحتوي على المزيد من العوامل المبنية على الأدلة والتي تصب في الصالح العام والمنطبقة على جنابات وجناة معينين ويمكن لعامة الناس الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني لخدمة النيابة العامة التاجية. كما يجب على المدعي العام أيضاً الامتثال لقواعد الإجراءات الجنائية وإرشادات المهنة الجنائية، وأن يأخذ بعين الاعتبار الخطوط التوجيهية بخصوص إصدار الأحكام، وأي التزامات تنشأ من الموثيق الدولية.
- ٢ - ١١ - خدمة النيابة العامة التاجية تقاضي نيابة عن بعض الدوائر الحكومية الأخرى. في بعض الحالات يجب أن يأخذ المدعي العام بعين الاعتبار أي سياسات إنفاذ قانون ذات صلة مما تتبعه هذه الدوائر.
- ٢ - ١٢ - يمكن مقاضاة بعض الجنابات إما من طرف خدمة النيابة العامة التاجية أو من طرف مدعين عاميين آخرين في إنجلترا وويلز. وعند اتخاذ قرار في مثل هذه القضايا يمكن لمدعي التاج أن يأخذ بعين الاعتبار أي سياسات إنفاذ أو مقاضاة أو مدونة قانونية ذات صلة مما يتبعه هؤلاء المدعون الآخرون وذلك وفقاً براه ملاماً.
- ٢ - ١٣ - حيثما يكون القانون مختلفاً في إنجلترا وويلز يجب على المدعي العام تطبيق المدونة وأخذ أي سياسة أو توجيه أو معايير اتهام ذات صلة بعين الاعتبار.

قرار ما إذا يجب المقاضاة أم لا

٣ - ١ - في القضايا الأكثر خطورة أو تعقيداً يقرر المدعي العام إذا كان يجب توجيه تهمة جنائية للشخص، وفي هذه الحالة يقرر أيضاً ماهية الجناية. كما يمكن للمدعي العام تقديم النصح أو السماح بإيجاد حل خارج المحكمة كبديل عن المقاضاة. يتخذ المدعي العام قراره بما يتناسب مع المدونة وتوجيهات مدير الادعاء العام بخصوص الاتهام وأي توجيهات أو سياسات قانونية أخرى ذات صلة. وتطبق الشرطة نفس المبادئ عند اتخاذ قرار بخصوص بدء اجراءات جنائية بحق شخص في مثل هذه القضايا المسؤولة هي عنها.

٣ - ٢ - إن الشرطة وغيرها من المحققين مسؤولون عن إجراء التحريات عن أي جريمة مزعومة وعن اتخاذ قرار بخصوص كيفية استعمال مواردهم وهذا يتضمن قرارات مثل بدء التحقيق أو الاستمرار فيه وقرارات بخصوص مدى التحقيق ونطاقه. يجب على المدعي العام أن يخبر الشرطة وغيرها من المحققين بخصوص أي خط تحريات ممكن ومتطلبات الأدلة، وإجراءات ما قبل توجيه التهمة وإدارة الإفصاح والكشف عن المعلومات واستراتيجية التحقيق بشكل عام. قد يتضمن هذا قرارات بتضييق أو توسيع نطاق السلوك الجنائي وعدد المشتبه بهم الخاضعين للتحقيق. من شأن مثل هذه المعلومات أن تساعد الشرطة وغيرها من المحققين في استكمال التحقيق ضمن فترة زمنية معقولة كما تساعد على بناء قضية ادعاء فعالة متماسكة.

٣ - ٣ - لا يمكن للمدعي العام توجيه الشرطة أو غيرها من المحققين، ولكن مع ذلك يجب على المدعي العام عندما يقرر ما إذا يجب تطبيق اختبار المدونة الكامل أو لا أو ما إذا يمكن تطبيق الاختبار من أساسه أن يكون على علم بالآثار التي قد تنتج عن الإخفاق في متابعة أي خط تحريات ممكن، أو الإخفاق في الامتثال لأي طلب للحصول على المعلومات.

٣ - ٤ - يجب على المدعي العام أن ينتبه إلى وجود ضعف في الأدلة وإذا أمكن تصليح الوضع ولكن بموجب اختبار العتبة (انظر القسم ٥) يجب عليه أن يوقف فوراً القضايا التي لا تلي متطلبات مرحلة الأدلة من اختبار المدونة الكامل (انظر القسم ٤) والتي لا يمكن تقويتها بالمزيد من التحقيقات أو حيث من الواضح أن الصالح العام لا يتطلب المقاضاة (انظر القسم ٤). المدعي العام ينظر بشكل رئيسي في المعلومات والأدلة المقدمة من الشرطة وغيرها من المحققين ولكن يمكن للمشتبه به أو من يمثله أن يقدم أدلة أو معلومات للمدعي العام قبل أو بعد توجيه التهمة وذلك لمساعدة المدعي العام كي يتخذ قراره، وفي بعض القضايا الملائمة يمكن للمدعي العام أن يدعو المشتبه به أو ممثليه لفعل هذا.

٣ - ٥ - يجب على المدعي العام ألا يبدأ أو يستمر في المقاضاة إذا كان يرى أن المحكمة ستحكم على الأغلب أن المقاضاة ستكون إساءة استخدام للمحكمة ويوقف المقاضاة.

٣ - ٦ - ينظر المدعي العام في كل قضية يستلمها من الشرطة أو غيرها من المحققين ويراجعها. إن هذا النظر والمراجعة هي عملية مستمرة ويجب على المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار أي تغيير في الظروف يطراً بينما تتطور القضية، ومثل هذه التغييرات تشمل مثلاً ما يصبح معروفاً لدى الدفاع، أي خط تحريات أخرى معقولة يجب متابعتهم، واستلام أي مواد لم تُستخدم قد تقوض قضية الادعاء أو تساعد الدفاع إلى درجة تستدعي تغيير التهم الموجهة أو إيقافها أو عدم استمرار المقاضاة كلياً. في حال وجوب توقف قضية يجب اتخاذ كامل الدقة والحيلة عند اختيار طريقة إنهاؤها، إذ من شأن هذا التأثير على موقف الضحية وفقاً لنظام "حق الضحية بالمراجعة". حيثما أمكن، يجب على المدعي العام التشاور مع المحقق عند النظر في تغيير التهم الموجهة أو إيقاف القضية. يعمل المدعون العامون والمحققون معاً بشكل وثيق ولكن المسؤولية النهائية في اتخاذ قرار ما إذا يجب إيقاف قضية أو لا تقع على كاهل خدمة النيابة العامة التاجية.

٣ - ٧ - لقد قرر البرلمان أن عدداً محدوداً من الجنايات يجب فقط أخذه إلى المحكمة بموافقة مدير الادعاء العام، وهذه القضايا تسمى قضايا موافقة، وفي مثل هذه القضايا يقوم مدير الادعاء العام أو مدعٍ عام يعمل نيابة عنه، بتطبيق المدونة في سبيل تقرير ما إذا كان يجب منح الموافقة على الشروع بالمقاضاة.

٣ - ٨ - كما يوجد أيضاً جنايات معينة يمكن فقط أخذها إلى المحكمة بموافقة المستشار القانوني. يجب على المدعي العام اتباع التوجيه الحالي عند إحالة مثل هذه القضايا إلى المحامي العام. بعض الجنايات تتطلب موافقة وزير الدولة قبل الشروع في المقاضاة، ويجب على المدعي العام الحصول على هذه الموافقة قبل توجيه التهم وأن يطبق أي توجيه ذي صلة في هذه القضايا. علاوة على هذا يجب إعلام المستشار القانوني بقضايا معينة كجزء من إشرافه على خدمة النيابة العامة التاجية ومسؤوليته عن أفعالها أمام البرلمان.

اختبار المدونة الكامل

٤ - ١ - يجب على المدعي العام البدء بالمقاضاة أو الاستمرار بها بعد أن تكون القضية قد مرت بمرحلتين يتألف منهما اختبار المدونة الكامل. الاستثناء لهذا هو عندما يكون واجباً تطبيق اختبار العتبة (انظر القسم ٥).

٤ - ٢ - يتألف اختبار المدونة الكامل من مرحلتين: ١- مرحلة الأدلة ويتبعها ٢- مرحلة الصالح العام.

٤ - ٣ - يجب تطبيق اختبار المدونة الكامل:

أ- بعد أن يكون قد تم متابعة كل خطوات التحريات المعقولة و

ب- قبل استكمال التحقيق في حال كون المدعي العام راضياً بأنه من غير المرجح أن أي أدلة أو مواد أخرى قد تؤثر على تطبيق اختبار المدونة الكامل سواء لصالح الادعاء أو ضده.

٤ - ٤ - في معظم القضايا يجب على المدعي العام أن ينظر فقط فيما إذا كانت المقاضاة تصب في الصالح العام بعد اعتبار ما إذا كان هناك أدلة كافية للشروع في المقاضاة. ولكن هناك قضايا يكون من الواضح فيها قبل مراجعة الأدلة بأن الصالح العام لا يتطلب أي مقاضاة، وفي مثل هذه الحالات يمكن للمدعي العام اتخاذ قرار بخصوص ما إذا يجب الاستمرار في المقاضات.

٤ - ٥ - يجب على المدعي العام أن يتخذ مثل هذا القرار فقط عندما يكون راضياً بأن مدى الجرمية قد تم تحديدها وأنه قادر على القيام بتقييم للصالح العام على ضوء ما يعرفه. في حال عدم توافر معلومات كافية لدى المدعي العام كي يتخذ مثل هذا القرار، يجب أن يستمر التحقيق ويتخذ القرار لاحقاً بما يتناسب مع اختبار المدونة الكامل المبين في هذا القسم.

مرحلة الأدلة

٤ - ٦ - يجب أن يكون المدعي العام راضياً بأنه يوجد أدلة كافية لتقدم منظوراً واقعياً لإدانة كل مشتبه بكل تهمة * ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار ماذا سيكون الدفاع في كل قضية وكيف من المرجح أن يؤثر الدفاع على احتمال الإدانة. القضية التي لا تنجح في اختبار الأدلة يجب أن لاتستمر، بغض النظر عن مدى خطورتها أو حساسيتها.

٤ - ٧ - إن التوصل إلى وجود منظور واقعي للإدانة يعتمد على تقييم المدعي العام الموضوعي للأدلة بما في ذلك تأثير أي دفاع وأي معلومات أخرى قدمها المشتبه به أو قد يعتمد عليها. هذا يعني أن هيئة معقولة من المحلفين أو لجنة معقولة من القضاة الموضوعيين الحياديين أو قاضٍ معقول حيادي موضوعي بمفرده ممن يستمعون إلى القضية وتلقوا التوجيهات الملائمة ويعملون بما يتناسب مع القانون، من المرجح أن يُدينوا المدعى عليه بالتهمة المزعومة أكثر مما هو مرجح أن لا يدينوه. وهذا اختبار يختلف عن الاختبار الذي يجب أن تطبقه المحاكم الجنائية. يمكن للمحكمة فقط أن تدين المدعى عليه إذا كانت متأكدة من أنه مذنب.

٤ - ٨ - عند اتخاذ قرار بخصوص وجود أدلة كافية للمقاضاة أو لا، يجب أن يسأل المدعي العام نفسه ما يلي:

هل يمكن استخدام الدليل/ الأدلة في المحكمة؟

يجب أن يأخذ المدعي العام بعين الاعتبار ما إذا كان هناك أي شك في إمكانية تقديم دليل معين، ولفعل هذا يجب على المدعي العام تقييم ما يلي:

- ما مدى احتمال أن تعتبر المحكمة هذا الدليل غير قابل للتقديم و
- ما هي أهمية هذا الدليل فيما يتعلق بالأدلة ككل.

هل يمكن الاعتماد على الدليل؟

يجب على المدعي العام أن يرى هل توجد أي أسباب تدعو للتشكيك في مدى إمكانية الاعتماد على الدليل بما في ذلك دقته أو نزاهته ومصداقيته.

هل يتمتع الدليل بالمصادقية؟

يجب على المدعي العام أن يرى هل توجد أسباب تدعو للتشكيك في مصداقية الدليل.

هل يوجد أي مواد أخرى قد تؤثر على إكتفاء الدليل؟

في هذه المرحلة وطوال سير القضية يجب على المدعي العام أن يرى ما إذا كان هناك أي مواد قد تؤثر على تقييم إكتفائية الدليل، بما في ذلك المواد المفحوصة والغير مفحوصة الموجودة في حيازة الشرطة، والمواد التي قد يتم الحصول عليهم من خلال المزيد من خطوط التحريات المعقولة.

مرحلة الصالح العام

٤ - ٩ - في كل قضية حيث يوجد دليل كافٍ/ أدلة كافية تبرر المقاضاة أو تقدم حلاً للقضية خارج المحكمة يجب على المدعي العام أن يرى ما إذا كانت المقاضاة مطلوبة للصالح العام.

٤ - ١٠ - لا تنص القاعدة أبداً على أن المقاضاة ستحصل بشكل تلقائي متى تمت تلبية متطلبات مرحلة الأدلة. عادة تجري المقاضاة ما لم يكن المدعي العام راضياً بأن هناك عوامل للصالح العام تميل نحو جانب عدم المقاضاة وتغلب بثقلها على جانب المقاضاة. في بعض الحالات يكون المدعي العام راضياً بأن مصلحة الصالح العام تصب في إتاحة الفرصة للجاني بأن يتم معالجة مسألته خارج المحكمة عوضاً عن المقاضاة.

٤ - ١١ - عند اتخاذ قرار بخصوص الصالح العام يجب على المدعي العام النظر في الأسئلة المبينة أدناه في الفقرات من ٤ - ١٤ أ - حتى - خ، كي يتمكن من تحديد عوامل الصالح العام ذات الصلة التي تميل نحو جانب المقاضاة وتلك التي تميل إلى عدم المقاضاة. هذه العوامل إلى جانب أية عوامل أخرى مبينة في السياسة أو في التوجيه المعني ذي الصلة الصادر عن مدير الادعاء العام يجب أن تمكن المدعي العام من تشكيل تقييم شامل للصالح العام.

٤ - ١٢ - إن الشرح الموجود أسفل كل سؤال في الفقرة ٤ - ١٤ أ وحتى خ، هو توجيه للمدعين العامين يستفيدون منه عند التطرق لكل سؤال بعينه في سبيل اتخاذ قرار ما، إذا كان يحدد عوامل الصالح العام التي تؤيد المقاضاة أو التي تؤيد عدمها. الأسئلة الموجودة ليست شاملة وليس لكل الأسئلة صلة بكل قضية.

٤ - ١٣ - من الممكن أن يوجد عامل واحد لوحده من عوامل الصالح العام يتفوق بثقله على عدد من العوامل الأخرى التي تصب في الاتجاه المعاكس. في قضية ما قد توجد عوامل الصالح العام تميل ضد المقاضاة. ومع ذلك، يجب على المدعي العام النظر فيما إذا يجب الشروع بالمقاضاة وهل يجب وضع هذه العوامل أمام المحكمة للنظر فيها عند إصدار الحكم.

٤ - ١٤ - يجب على المدعي العام النظر في الأسئلة التالية:

أ- ما هو مدى خطورة الجناية المرتكبة

- كلما زادت خطورة الجناية كلما زاد احتمال الحاجة إلى المقاضاة.
- عند تقييم مدى خطورة جناية ما يجب على المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار إلى أي مدى يُعتبر المشتبه به مسؤولاً عن الجرم وما هو الأذى الذي تم التسبب به، وذلك بأن يسأل نفسه الأسئلة الواردة في ب وفي ت.

ب- ما هو مستوى مسؤولية المشتبه به

- كلما زاد مستوى مسؤولية المشتبه به كلما زاد احتمال الحاجة إلى المقاضاة.
- يمكن تحديد مستوى المسؤولية من خلال:
 - (١) مستوى اضطلاع المشتبه به
 - (٢) مدى تعمّد الجناية و/ أو إلى أي مدى تم التخطيط لها
 - (٣) إلى أي مدى إنتفع المشتبه به من السلوك الإجرامي
 - (٤) ما إذا كان للمشتبه به سوابق جنائية و/ أو حلول خارج المحكمة وارتكابه لأي جنایات أثناء كونه قيد الكفالة أو خاضعاً لأمر محكمة
 - (٥) ما إذا كان ارتكاب الجناية مستمراً أو من المرجح أن يستمر، يتكرر أو يتصاعد
 - (٦) عمر المشتبه به ومدى نضجه (انظر الفقرة أدناه).

- من المرجح أن يكون مدى مسؤولية المشتبه به منخفضاً إذا تم قسر المشتبه به أو إجباره أو إستغلاله، خاصة في حال كونه ضحية لجريمة مرتبطة بالجناية.
- كما يجب على المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان المشتبه به وقت الجناية أو في الوقت الحالي متأثراً بأي مرض جسدي أو عقلي مهم أو بأي إعاقة أو عجز جسدي أو عقلي. حيث أن في بعض الظروف قد يعني هذا أنه من غير المرجح أن يكون هناك حاجة للمقاضاة. ورغم كل هذا يجب على المدعي العام أن ينظر في مدى خطورة الجناية وهل من المرجح أن يعيد المشتبه به الجناية من جديد أو يخالف القانون، وهل هناك حاجة للمحافظة على سلامة الناس منه أو على سلامة من يرعونه.

ت- ما هي ظروف الأذى الذي تم التسبب به للضحية؟

- إن ظروف الضحية على قدر عالٍ من الأهمية؛ فكما كانت الضحية أكثر ضعفاً، أو كلما كانت ضعافة الضحية واضحةً ويسهل إدراكها، كلما زاد احتمال الحاجة إلى المقاضاة.
- بالطبع يتضمن هذا الحالات التي يوجد بين الضحية والمشتبه به علاقة ثقة أو موضع سلطة.
- كما يزيد احتمال المقاضاة إذا تم ارتكاب الجناية ضد ضحية كان أو كانت تخدم عامة الناس وقت ارتكاب الجناية.
- يزيد احتمال الحاجة إلى المقاضاة إذا كان دافع الجناية هو أي نوع من أنواع التعصب ضد إثنية الضحية الفعلية أو المُفترضة، أو التعصب ضد الأصل أو الجنس أو الإعاقة أو العمر أو الدين أو المعتقد أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية ما هو فعلي أو مفترض سابقاً. كذلك يزيد احتمال الحاجة إلى المقاضاة إذا كان المشتبه به قد استهدف الضحية أو استغله أو أظهر العدوانية تجاه الضحية بناء على أي من تلك الصفات.
- يجب على المدعي العام أيضاً النظر فيما إذا كان من المرجح للمقاضاة أن تؤثر سلباً على الصحة العقلية أو الجسدية للضحية، وأن يضع دائماً في اعتباره مدى خطورة الجناية ومدى توافر إجراءات معينة وإمكانية الشروع في المقاضاة دون مشاركة الضحية.
- يجب على المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر التي تعبر عنها الضحية عن تأثير الجناية عليه وفي بعض القضايا قد يشمل هذا وجهات نظر عائلة الضحية.
- ولكن خدمة النيابة العامة التاجية لا تعمل للضحايا وعائلاتهم مثلما يفعل المحامون لزيابنتهم، ويجب على المدعي العام أن يشكّل وجهة نظر شاملة عن الصالح العام.

ث- كم كان عمر المشتبه به ودرجة نضجه وقت الجناية؟

- إن نظام العدالة الجنائية يعامل الأطفال واليافعين بشكل مختلف عن البالغين، ويجب إعطاء وزن وأهمية لعمر المشتبه به في حال كونه طفلاً أو يافعاً تحت سن ١٨ سنة.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الطفل أو اليافع بما في ذلك ما إذا كان من المرجح أن تؤثر المقاضاة سلباً على مستقبله بشكل لا يتناسب مع خطورة الجناية.
- ويجب على المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار الهدف الأساسي من نظام العدالة للشباب، ألا وهو منع الأطفال واليافعين من ارتكاب الجنايات ومخالفة القانون. أيضاً يجب على المدعي العام أن ينظر في الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٩ لحقوق الإنسان.
- يجب على المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار مدى نضج المشتبه به والعمر الزمني، إذ أن الشباب لم ينضجوا تماماً وسيستمرون في عملية النضوج حتى منتصف العشرينات.
- وكنقطة علام يمكن القول أنه كلما كان المشتبه به أصغر سناً كلما قل احتمال الحاجة إلى المقاضاة.
- ومع ذلك يوجد ظروف تصب فيها المقاضاة في الصالح العام رغم أن عمر المشتبه به أقل من ١٨ سنة أو أنه غير ناضج، وهذه الحالات تشمل:

(١) كون الجناية المرتكبة خطيرة جداً

- ٢) الماضي المسجل للمشتبه به يدل أنه لا يوجد بدائل مناسبة عن المقاضاة، و
٣) غياب الاعتراف يعني أن الحل خارج المحكمة والذي من شأنه معالجة السلوك الجرمي قد لا يكون متاحاً.

ج- ما مدى التأثير على المجتمع؟

- كلما زاد تأثير الجناية على المجتمع، كلما زاد احتمال الحاجة إلى المقاضاة.
- إن شيوع جنائية ما في المجتمع قد يسبب أذى معيناً لهذا المجتمع ما يزيد من خطورة الجناية أو مخالفة القانون.
- المجتمع ليس مقصوراً على المجتمع الجغرافي الذي يتشارك نفس الموقع، وإنما يمتد إلى مجموعة من الناس لهم نفس الخصائص والتجارب والخلفية بما في ذلك المجموعة المهنية.
- يمكن الحصول على أدلة عن تأثير الجريمة على المجتمع على شكل إفادة اسمها "إفادة التأثير على المجتمع".

ح- هل المقاضاة رد مناسب؟

- عند النظر فيما إذا كانت المقاضاة متناسبة مع المحصلة المرجحة، قد يكون ما يلي مفيداً وذا صلة:
١) الكلفة على خدمة النيابة العامة التاجية وعلى نظام العدالة الجنائية ككل، خاصة إذا اعتُبرت الكلفة زائدة مقارنةً مع أي عقوبة مرجحة. يجب على المدعي العام أن لا يقرر الصالح العام بناء على هذا العامل لوحده، كما أنه من الجوهرى أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يتم التوصل إليه من عوامل الصالح العام عند النظر في الأسئلة الأخرى في الفقرات ٤ - ١٤ - أ إلى خ، ولكن الكلفة هي عامل مهم عند الشروع في تقييم شامل للصالح العام.
٢) يجب الشروع في المقاضاة بما يتناسب مع مبادئ الإدارة الفعالة للقضايا. فعلى سبيل المثال في قضية تشتمل على العديد من المشتبه بهم يمكن مقاضاة المشتبه بهم الرئيسيين فقط في سبيل تفادي الإجراءات القانونية والقضائية الطويلة والمعقدة.

خ- هل هناك حاجة لحماية مصادر المعلومات؟

- في القضايا التي لا تنطبق عليها حصانة الصالح العام، يجب توخي الحرص والحذر عند الشروع بمقاضاة تتطلب الإفصاح العلني عن بعض المعلومات والتفاصيل ما من شأنه أن يؤدي مصادر المعلومات والتحقيق المستمر والعلاقات الدولية أو الأمن الوطني. ففي مثل هذه الحالات من الجوهرى متابعة ومراجعة هذه القضايا باستمرار.

اختبار العتبة

٥ - ١ - في ظروف محدودة، عندما لا يتم تلبية متطلبات اختبار المدونة الكامل، يمكن تطبيق اختبار العتبة في سبيل توجيه الاتهام لمشتبه به. مدى خطورة القضية أو ظروفها يجب أن تبرر اتخاذ قرار فوري بتوجيه الاتهام ويجب أن يكون هناك حثيات مهمة للاعتراض على الكفالة.

٥ - ٢ - يجب أن يكون هناك تفحص شديد للشروط الخمسة لاختبار العتبة وذلك لضمان أن يتم تطبيقه فقط عند الضرورة، ولضمان ألا يتم توجيه الاتهام في القضايا على عجل. أي يجب أن تنطبق الشروط الخمسة كلها قبل تطبيق اختبار العتبة. وإذا لم ينطبق شرط واحد مهما يكن من الشروط الخمسة، فلا يوجد داع للنظر في بقية الشروط إذ أنه في هذه الحالة لا يمكن تطبيق اختبار العتبة ولا يمكن توجيه الاتهام للمشتبه به.

الشرط الأول: هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن الشخص الذي يتم توجيه الاتهام إليه قد ارتكب الجريمة

٥ - ٣ - يجب أن يكون المدعي العام راضياً، بعد إجراء تقييم موضوعي للأدلة، بأنه يوجد أسباب معقولة للاشتباه بأن الشخص الذي سُوِّجَ له الاتهام قد ارتكب الجناية. يجب أن يأخذ التقييم بعين الاعتبار تأثير أي دفاع أو معلومات قد قدمها المشتبه به أو قد يعتمد عليهم.

٥ - ٤ - في سبيل تحديد ما إذا كان يوجد أسباب معقولة للاشتباه، يجب على المدعي العام أن ينظر بكل المواد أو المعلومات المتوافرة سواء كانت على شكل أدلة أو غيرها. يجب أن يكون المدعي العام راضياً أن المواد التي سُوِّجَ عليها في هذه المرحلة من شأنها أن:

- تُوضَع في شكل قابل للتقديم كي تُعرَض أمام المحكمة
- ويمكن الاعتماد عليها و
- لها مصداقية.

الشرط الثاني: يمكن الحصول على المزيد من الأدلة في سبيل الحصول على منظور واقعي للإدانة

٥ - ٥ - يجب أن يكون المدعي العام راضياً أن هناك أسباب معقولة تدعو للاعتقاد أن المزيد من التحقيق سوف يقدم المزيد من الأدلة ضمن فترة زمنية معقولة، بحيث تكون الأدلة عند تجميعها كلها مع بعضها، بما فيها مواد قد توجه أصبع الاتهام بعيداً عن المشتبه به أو نحو مشتبه به بعينه، قادرة على تكوين منظور واقعي للإدانة بما يتناسب مع اختبار المدونة الكامل.

٥ - ٦ - الأدلة الإضافية التي من المحتمل الحصول عليهم يجب أن تكون قابل للمعرفة وليست مجرد تنبؤية.

٥ - ٧ - في سبيل اتخاذ هذا القرار على المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار:

- طبيعة ومدى أي أدلة محتملة ومدى ملائمتهم لتقديمهم الى المحكمة، وما لها من تأثير على القضية؛
- التهم التي ستدعمها كل الأدلة؛
- والأسباب التي تجعل الأدلة غير جاهزة بعد؛
- والوقت المطلوب للحصول على المزيد من الأدلة، بما في ذلك ما إذا من الممكن الحصول عليهم خلال أي فترة توقيف و
- وهل التأخير في تطبيق اختبار المدونة الكامل معقول في كل الظروف.

الشرط الثالث: خطورة أو ظروف القضية تبرر اتخاذ قرار فوري بتوجيه الاتهام

٥ - ٨ - يجب تقييم خطورة القضية وظروفها فيما يتعلق بالجناية المزعومة، ويجب ربطها بمستوى المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن منح كفالة.

الشرط الرابع: يوجد اسباب مستمرة و وجيهة للاعتراض على الكفالة بما يتناسب مع قانون الكفالة لعام ١٩٧٦ وفي جميع ظروف القضية من الملائم فعل هذا.

٥ - ٩ - اتخاذ قرار بهذا الخصوص يجب أن يُبنى على تقييم ملائم للمخاطر ما يكشف بأن المشتبه به غير ملائم للكفالة حتى مع وجود شروط صارمة للكفالة. فعلى سبيل المثال هناك مشتبه به خطير يشكل خطراً واحتمالاً كبيراً بتسببه لأذية شخص معين أو لعامة الناس. أو أن المشتبه به من المحتمل جداً أن يهرب أو يتدخل بالشهود. إذا كان سيتم منح كفالة، فيجب على المدعي العام أن لا يقبل أي تأكيد غير مبرر أو غير مدعوم عن مدى الخطورة المحتملة دون تحري دقيق.

الشرط الخامس: مقاضاة المشتبه به تصب في الصالح العام

٥ - ١٠ - يجب على المدعي العام تطبيق مرحلة الصالح العام من اختبار المدونة الكامل بناء على المعلومات المتوافرة في ذلك الوقت.

مراجعة اختبار العتبة

٥ - ١١ - القرار بالمقاضاة الذي تم اتخاذه بناء على اختبار العتبة يجب أن يبقى قيد المراجعة. يجب أن يعمل المدعي العام على أن يحصل من الشرطة على الأدلة المعلقة أو غيرها من المواد بما يتناسب مع الجدول الزمني المتفق عليه. ويجب تقييم الدليل بشكل منتظم لضمان أن التهمة لا تزال ملائمة وأنه لا يزال هناك ما يبرر الاعتراض الجاري على الكفالة. يجب تقييم اختبار المدونة الكامل حالما يتم الحصول على الأدلة أو المواد المنتظرة وفي جميع الأحوال في قضايا النيابة العامة التاجية عادة قبل التبليغ الرسمي بقضية الادعاء.

اختيار التهم

٦ - ١ - يجب على المدعي العام أن يختار التهم التي:

- تعكس خطورة ومدى الجناية ومخالفة القانون
- وتمنح المحكمة الصلاحية الكافية لإصدار الحكم ولفرض الأوامر المناسبة قبل الإدانة
- وتسمح بأمر مصادرة في القضايا الملائمة حيث يكون المدعى عليه قد انتفع من سلوك إجرامي، و
- تمكّن من تقديم القضية بطريقة واضحة وبسيطة.

٦ - ٢ - وهذا يعني أنه لا يمكن للمدعي العام اختيار أكثر تهمة خطيرة أو الاستمرار في أكثر تهمة خطيرة عندما يكون هناك خيار وتحقق مصلحة العدالة باختيار التهمة الأقل خطورة.

٦ - ٣ - يجب ألا يشرع المدعي العام بالعديد من التهم أكثر مما هو ضروري فقط ليشجع المدعى عليه على الإقرار بذنبه عن عدد منها. وبنفس الطريقة يجب ألا يشرع بالمقاضاة بتهمة شديدة الخطورة فقط ليشجع المدعى عليه بالإقرار بالذنب عن تهمة أقل خطورة.

٦ - ٤ - يجب ألا يغيّر المدعي العام التهمة فقط بسبب قرار المحكمة أو المدعى عليه بخصوص تغيير مكان جلسات الاستماع للقضية.

٦ - ٥ - بعد توجيه التهمة يجب أن يتنبه المدعي العام لأي تغيير في الظروف أثناء سير القضية.

الحلول خارج المحكمة

٧ - ١ - الحل خارج المحكمة قد ينوب عن المقاضاة إذا كان ذلك استجابة ملائمة للجاني و/ أو لخطورة وعواقب ارتكاب الجناية.

٧ - ٢ - يجب على المدعي العام اتباع أي توجيهات ذات صلة عندما يُطلب منه النصح بخصوص حل خارج المحكمة بما في ذلك أي إجراءات تشريعية أو عقوبة مدنية أو جزائية أو غيرها من الحلول. ويجب عليه ضمان تلبية المعيار الملزم المتعلق بالأدلة فيما يخص الحل خارج المحكمة، بما في ذلك، حيثما يلزم، اعتراف واضح بالذنب وأن مثل هذا الحل خارج المحكمة يصب في الصالح العام.

مكان المحكمة

٨ - ١ - يجب على المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار التوجيهات المتعلقة بإصدار الأحكام والتحديد عند تقديم القضية لمحكمة البدانة بخصوص المكان الذي يجب محاكمة المدعى عليه فيه.

٨ - ٢ - يجب ألا تكون السرعة هي السبب الوحيد الذي يدفع لطلب بقاء القضية في محكمة البدانة، ولكن في نفس الوقت يجب أن ينظر المدعي العام بما للتأخير من آثار فيما لو أرسلت القضية إلى محكمة التاج بما في ذلك التأثير المحتمل على أي ضحية أو شاهد.

٨ - ٣ - يجب أن يضع المدعي العام في اعتباره أنه لو كان هناك حاجة لإجراءات مصادرة فإن هذا لا يمكن أن تتم إلا في محكمة التاج. ولهذا الغرض يمكن الشروع بالمقاضاة الجزئية إذا كان هذا ملائماً.

مكان المحاكمة في القضايا التي تشتمل على أطفال ويافعين

٨ - ٤ - يجب على المدعي العام أن يضع في اعتباره أن الأطفال واليافعين (بموجب المادة ١٨) يجب أن يُحاكَموا في محكمة الشباب حيثما أمكن، حيث أنها محاكم مصممة بشكل يلبي احتياجاتهم المعينة. محاكمة طفل أو يافع في محكمة التاج فيجب أن تُخصَّص للقضايا شديدة الخطورة أو حيث تتطلب مصلحة العدالة أن تتم محاكمة الطفل أو اليافع مع البالغ.

قبول الإقرار بالذنب

- ٩ - ١ - المدعى عليهم ربما يودوا أن يُقرّوا بذنبهم عن بعض من التهم الموجه اليهم ولكن ليس كلها. وبدلاً من ذلك، ربما يودون أن يُقرّوا بذنبهم عن تهم مختلفة ربما أقل خطورة، لأنهم يعترفون فقط بجزء من الجريمة.
- ٩ - ٢ - يجب على المدعى العام أن يقبل إقرار المدعى عليه بالذنب فقط في حال:
- كون المحكمة قادرة على إصدار حكم يناسب خطورة الجناية، خاصة حيث يوجد عوامل مشددة؛
 - أنه يمكن المحكمة من إصدار أمر مصادرة في القضايا الملائمة حيث انتفع المدعى عليه من سلوك إجرامي؛ و
 - يزود المحكمة بصلاحيات كافية لتفرض أوامراً ملحقّة أخرى مع الوضع بعين الاعتبار أن مثل هذه الأوامر يمكن أن تصدر في بعض القضايا دوناً عن غيرها.
- ٩ - ٣ - يجب توخي الحذر عند النظر في الإقرار بالذنب الذي قد يمكن المدعى عليه من تفادي فرض حكم إجباري أدنى عليه.
- ٩ - ٤ - يجب على المدعي العام ألا يقبل إقراراً بالذنب فقط لأن هذا مريح ومناسب.
- ٩ - ٥ - عند النظر فيما إذا يمكن قبول الإقرار بالذنب يجب على المدعي العام الحرص على أن تؤخذ بعين الاعتبار مصلحة الضحية، وإذا أمكن وجهات نظر الضحية أيضاً، أو في بعض القضايا الملائمة وجهات نظر عائلة الضحية، وذلك عند النظر فيما إذا كان قبول الإقرار يصب في الصالح العام. على أية حال، القرار يقع على عاتق المدعي العام.
- ٩ - ٦ - يجب أن يوضّح للمحكمة ما هو الأساس الذي تم بناء عليه تقديم الإقرار بالذنب وقبوله. في القضايا التي يُقرّ فيها المدعى عليه بذنبه على التهم لكن بناء على حقائق مختلفة عن قضية الادعاء، وحيث يؤثر هذا بشكل كبير على الحكم، يجب أن تُدعى المحكمة لسماع الأدلة لتقرر ما الذي جرى ومن ثم تصدر حكمها على هذا الأساس.
- ٩ - ٧ - عندما يكون المدعى عليه قد أشار سابقاً أنه سيطلب من المحكمة النظر في جناية معينة عند إصدار حكمها، ومن ثم يرفض الاعتراف بهذه الجناية في المحكمة، يجب على المدعي العام النظر فيما إذا كانت المقاضاة مطلوبة لهذه التهمة ويجب على المدعي العام أن يشرح للدفاع وللمحكمة أن مقاضاة هذه الجناية قد تخضع للمراجعة بالتشاور مع الشرطة أو غيرها من المحققين إذا أمكن.

إعادة النظر في قرار الادعاء

١٠ - ١ - يجب أن يكون الناس قادرين على الاعتماد على القرارات التي تتخذها خدمة النيابة العامة التاجية وعادة عندما تخبر خدمة النيابة العامة التاجية أحد المشتبه بهم أو المدعى عليهم أنه لن يكون هناك مقاضاة أو أن المقاضاة قد توقفت فإن القضية لن تبدأ مرة أخرى. لكن في بعض الأحيان، هناك حالات تقوم فيها الإدعاء العام بإلغاء قرار بعدم المقاضاة أو التعامل مع القضية عن طريق حلول خارج المحكمة أو متى ستستأنف المحاكمة، خاصة إذا كانت القضية خطيرة.

١٠ - ٢ - هذه القضايا تشتمل على:

- القضايا التي يتبين فيها من مراجعة القرار الأصلي أنه كان قراراً خاطئاً، وفي سبيل الحفاظ على الثقة بنظام العدالة الجنائية يجب الشروع بالمقاضاة رغم القرار السابق.
- القضايا التي توقفت في انتظار الحصول على المزيد من الأدلة المنتظرة والتي من المحتمل أن تتوافر في المستقبل القريب ويتم الحصول عليها وإعدادها. في هذه القضايا يجب أن يخبر المدعي العام المدعى عليه بأن المقاضاة قد تبدأ مرة أخرى؛
- القضايا التي لم يتم فيها مقاضاة أو التي توقفت بسبب نقص الأدلة ولكن تم لاحقاً اكتشاف المزيد من الأدلة؛ و
- القضايا التي فيها موت والتي جرت فيها مراجعة بعد ما توصل إليه التحري وبيّنت أنه يجب الشروع في المقاضاة بغض النظر عن أي قرار سابق بعدم المقاضاة.

١٠ - ٣ - بموجب نظام حق الضحية بالمراجعة، يمكن للضحية طلب مراجعة قرار النيابة العامة التاجية بعدم المقاضاة أو بإيقاف المقاضاة.

تصاميم بديلة

يتوافر هذا المنشور باللغة الويلزية وبنسخة القراءة السهلة على الموقع الشبكي التالي:
www.cps.gov.uk. للحصول على معلومات عن كيفية الوصول إلى منشورات خدمة النيابة العامة التاجية بتصميم آخر الرجاء الاتصال مع:

enquiries@cps.gov.uk

لمحة عن خدمة النيابة العامة التاجية

خدمة النيابة العامة التاجية مسؤولة عن مقاضاة معظم القضايا التي يُنظر فيها في المحاكم الجنائية في إنجلترا وويلز، ويرأسها مدير الادعاء العام ويعمل بشكل مستقل في القضايا الجنائية التي تحقق فيها الشرطة وغيرها من الوكالات. إن خدمة النيابة العامة التاجية مسؤولة عن اتخاذ القرارات بخصوص التهم المناسبة في القضايا الأشد خطورة أو القضايا المعقدة، كما أنها تقدم المعلومات والمساعدة والدعم للضحايا وللشهود.

cps.gov.uk

cpsuk@

المدونة القانونية لوكلاء النيابة العامة التاجية.

النسخة الثامنة، أكتوبر ٢٠١٨

© حقوق طبع التاج